يجعل اليها طلاق ضرتها الى سنة لم يصح كما لو اصدقها خمرا ولها مهر مثلها وان تزوجها على الف ان
كان ابوها حيا والعين ان كان ميتا لم يصح وان تزوجها على الف ان لم يكن لها زوجها او ان لم يخرجها من
دارها او بلدها او العين ان كان لغير زوجها صح واذا قال لسيدته اعتقتك على ان
تزوجني فاعتقته وقالت اعتقتك صح على ان تتزوجني عتق ولم يلزمه شئ واذا اعرض الصداق
واطلق صح وتكون حالا وان فرضا او بعضه الى وقت معلوم اوالى ان تأتي كل جزء منه الى وقت
معلوم صح وهو الى اجله او بعضه ولم يذكر محل الاجل صح فضا ومحله الفرقة البائنة فلا
يحل مهر المدخول بها الا بانقضاء العدة وان تزوجها على خمر او خنزير او الى
منصوب صح النكاح ولها مهر مثلها وان تزوجها على عبد بعينه تظنه مملوكا له فخرج حرا او
مغصوبا فلها قيمته يوم العقد وان وجدت به عيبا فلها الخيار بين امساكه واخذ ارشه اورده واخذ
قيمته او مثله ان كان مثليا كجبن وكذا ان كانا تقاصا صفة شرطها وعلى حرة خلا فخرجت امة او معتقها
فلها مثله خلا وعلى هذا الخمر والخنزير والى خل فلان هذا واشار الى عبده صحت التسمية ولها
العشر والبائنة كالوتزوجت هذا الاسود واشارت الى ابيض او هذا الطويل واشارت الى قصير وعكسه
عبدين فخرجا حجامين او حدادين فلها قيمة الوسط وتأخذ الرقيق وعلى عبد فيلمان فلها نصفه حرا او مستحقا او
على الف ذراع فبانت ستين جاز ان سمى لكل ذراع درهما والا فلها قيمة الثياب وبيان قدره واجناسه
عصب فبان خزا فلها مثل العصب فان كان معدوما فقيمته فصل ولابي المرأة ان
يمنع حتى يقبض صداقها لنفسه بدل ولو الكل اذا كان معينا يصح تسليمه وكذا ان اطلق امن مثلها
فاذا اتت وجها على الف لها والف لابيها صح وكان كما لو جعل صداق مهرها وعلى ان الكل له يصح ايضا وكان
مهرها ولا يملكه الاب الا بالقبض مع النية وشرطه الا يخاف عيال البنت فاذا بلغ المجد وهبن عجلها
والمؤجل الى الفراق فان طلقها قبل الدخول بعد قبضه رجع عليها في الاول بما لم تدفع الثانية لقدرته
بعضه ولا شئ على الاب فيما اخذه ان يقبضه بنية التملك وقبل القبض باخذ ما في يدها
شاء شرطه وان فعل ذلك غير الاب صح التسليم والكل لها والاب تسلم مهر ابنته البكر والثيب
بدون صداقها وان كرهت كمهرة كانت او صغيرة وليس لها الا دعاء وقع عليه العقد وان
فعل ذلك غير الاب باذنها صح ولم يكن لغيره الاعتراض اذا كانت رشيدة وان فعله بغير اذنها فلها
مهر المثل ويكلف زوج وتكون الولي ضامنا وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر صح ولزم
ذمة الابن وان كان معسرا الا ان يمضيه الولي كمن صبره وان تزوج امرأة ففاداها ولي او
غيره فقتلها عشر سنين صح مؤسرا كان الابن او معسرا وان دفع الاب الصداق عن ابنه الصغير
او اكبر لم طلق الابن قبل الدخول فنصف الصداق للابن دون الاب وكذا الوارث قبل
الدخول فان رجع جميعه وليس للاب الرجوع فيه بعيني الرجوع في الهبة لان الابن ملكه من غير
ابيه وللاب قبض صداق ابنته المجبر عليها لا الكبيرة الرشيدة ولو بكرا الا باذنها كوكالة
فصل في الكفاءة وتعتبر صداق ونفقة وكسوة وصحبة بدمة كسيد فقط وبايتاء مع الاذن المطلق
الا واحدة ورثيا وتعتبر على مهر المثل في رقبته وان طلق رجعيا فله ارتجاعها بغير اذن سيدها
لا اعادة البائن الا باذنه وان تزوج بغير اذنه او اذن له في التزوج بجهة او هما بلد
معين او جنس معين فنكح غيره ذكرا لم يصح النكاح ويجب بوطيها مهر مثلها في رقبته لا يحل
الدخول والخلوة بيده كبيع بالاتلاف من عتقه او المهر الواجب وان اذن له في تزوج صحيح
او طلق فنكح نكاحا فاسدا فكغير ما دون منه واذا اذن له في نكاح فاسد وحصلت اصابة فالمهر

على السيد وان زوجه امته وجب مهر المثل ويتبع به بعد عتقه لضعفها وان زوجه حرة لم باعها لها بعض
بني الامة صح والفسخ النكاح ولها على سيده المهر ان كان بعد الدخول فان كان المهر وعمته من جنس
تقاصا بقدره وقد صحت المقاصة في الحكم وان كان حكمي قبل الدخول فان سقط نصف الصداق و
ان باعها اياه لم يصح وان اعتقها صح قبل الدخول وبعده وانفسخ النكاح ويرجع سيده عليه بنصف ان
كان قبل الدخول ولو جعل كسب العبد مهرها بطل العتق كمن زوج ابنه على رقبته من عتق على الابن
لو ملكه اذ فقد ره له قبلها فصل وملكه الزوجة الصداق المسمى بالعقد فان كان معينا
بالعبد والدار والمالم سلمه القبض فيه ونماؤه المتصل والمنفصل لها وزكاته ونفقته و
ضمانه عليها سواء قبضته اولم تقبضه فان زكته لم طلقت قبل الدخول كان ضمان الزكاة كلها
عليها الان عينها قبض فيكون ضمانه عليه لانه عبث لانه الفاصب الان يتلف بفعلها فيكون ذلك
قبضا منها بسبيله عنه ضمانه وان كان غير معين كقفيز من صبرة هلكت قفيزين من صبرة هلكت ولم يدخل في ضمانها
ولم تملكه التصرف فيه الا بقبضه كمبيع وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج اذ اتلفه لم يسقط
الصداق بتلفه وان قبضت صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف عينه ان كان باقيا ولو النصف
فقط ولو مشاعا وبدخل في ملكه مهرا ولو لم تقبضه كالمبيع كله بعد قبض ما عليها وكل
نصفه ملكه منها بينهما نصفين فان كانت وقد نقصت عنده بسبب او هبة او عتق مقبوضة او عتق
او رهن اوكتابة بيعت في نصفه وبقيت حقه في القيمة الم يكن مثليا ولا يمنع الرجوع
الكمه والمضاربة والتدبير وان تقرنت بها اجارة امرت برجوع وتبقى خيار الزوج بين الرجوع في
نصفه ناقصا وبين الرجوع في نصف قيمته فان رجع في نصف المتأجر صبر حتى تنقضي الاجارة
ولو طلقها على ان المهر كله لها لم يصح الشرط وان طلق قبل قبض صح وان زاد الصداق زيادة منفصلة
رجع في نصف الاصل والزيادة لها ولو كانت ولد امة وان كانت متصلة كطلع نخل وسمن شجر
وحمل ارض مني لها ايضا فان كانت غير محجور عليها حيث بين دفع نصفه زائدا وبين دفع
نصف قيمته يوم العقد وان كان صغيرا او غير المكلف لم قيمة نصفه يوم الفرقة عليها دون صفته من وقت
العقد الى وقت قبضه والمحجور عليها لا تغلبه الا نصف القيمة وان كانا قبضا بغير جناية عليه
من زوج غير محجور عليه بين اخذه ناقصا ولا شئ عليه له عنده وبين اخذ نصف قيمته يوم
العقد ان كان صغيرا او غيره يوم القبض على ما دون صفاته من يوم العقد الى يوم القبض وان كان
نقصه بجناية جان عليه فله مع ذلك نصف الارش وان زاد من وجه ونقص من وجه كعبد صغير
كتب وصنع كثيرة واجارته صبيا اخرى وحمل الامة وبقاء اخرى بحمل الامة ان يتعلم صنعته وينسى اخرى
او الحمل لا يتقوم فلذلك منعها الخياط ولا الراكع لمصنوع كثيرة واجارته كل كان او امة سمنت لم هزلت
بهزلت ولا لارتفاع سوق وحمل البهيمة زيادة فالم يفسد اللحم ورخ وعرس نقص للارض
ولو صدقها صبيا لم طلق وهو مجرم دخل ملكه ضرورة كارث فله امساكه ولو كان ذكي باقصفته
او رضا فثبتها فذلك الزوج قيمة زيادته لبقاء ذلك فلو ذكاه فلها نصف الزيادة لان المرأة النصف بزيادته
لزمه قبوله وان كان تالفا او مستحقا بدين او شفعة رجع في المثلي بنصف مثله وفي غيره بنصف
قيمة يوم العقد ان كان صغيرا وغير المميز يوم الفرقة على ما دون صفاته من يوم العقد الى يوم القبض
ولو طلق قبل اخذ كشيع الشفعة فيما اخذ صداقا قدم كشيع وان نقص الصداق
الا انه لا يرجع بشئ كهبته وبعيبه في نصفه صفته يوم قبضه ويجب رده بعينه والزوج هو الذي
يلي عقدة النكاح فاذا طلق قبل الدخول فايهما عفى لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)